ورقات عن حضارة المرينيين

الأستاذ الدكتور بدري محمد فهد(*)

الأستاذ محمد المنوني من الباحثين المغاربة المعاصرين الذين أفنوا أعمارهم بين رفوف الكتب المخطوطة والمطبوعة، والتنقير عن المعلومات في مكتبات المغرب العتيد، ما بين المكتبة الصبيحية في سلا، والمكتبة الملكية في المشور الملكي، والخزانة العامة في الرباط، وخزانة المختصين بالنتاج العلمي المغربي بشكل عام، ولا سيما المخطوط منه الذي لا يعرفه إلا قلّة من الباحثين. ومن هنا جاءت أهمية أبحاثه وكتبه للمعنيين بالتراث، والحضارة العربية الإسلامية.

وقد سبق لي أن عرَّفت بكتابة [تاريخ الوراقة المغربية] في مجلة الذخائر (العدد ٩ السنة الثالثة ٢٠٠٢م/ ١٤٢٢هـ)، ثم وجدت دعوة بالمجلة ذاتها للكتابة عن المغارب، في وقت كنت أقرأ فيه كتاب [ورقات عن حضارة المرينيين] وهو عنوان يذكر بعنوان كتاب المرحوم الباحث التونسي حسن حسني عبد الوهاب، وأقصد به كتاب [ورقات عن الحضارة العربية بإفريقية التونسية] الذي أغنى المكتبة العربية بنشره، لما حواه من معلومات قيّمة لا يتسنى جمعها إلا لمثله أو لمثل المنوني.

وكتاب ورقات عن حضارة المرينيين يقدم صورة عن المغرب العربي الكبير بأقطاره الثلاثة، وإن كان محور الكتاب عن المغرب الأقصى الذي يجهل أهل المشرق العربي بعض جوانبه، كجهلهم بالكثير مما ينشر أو يحقق هناك، نتيجة لعدم وجود دور النشر التي تربط جناحي الوطن العربي، وتأخذ على عاتقها مسألة التعريف بما ينشر في كل منهما.

وقد طبع هذا الكتاب بالقطع العادي في ٥٨٨ صفحة، ويحتوي على عدة صور تمثل جوانب من الحضارة المدينية كالمساجد والمدارس. والكتاب في الأصل مجموعة أبحاث نشرها المؤلف في المجلات المغربية، ثم قامت كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط سنة ١٩٩٦ بنشرها تحت عنوان [ورقات عن الحضارة المغربية في عصر بني مرين] سنة ١٩٧٤، ثم اختصر العنوان في هذه الطبعة.

(*) أستاذ في كلية الاداب ـ جامعة بغداد ـ العراق.

امتازت هذه الطبعة للكتاب بميزات منها الإضافات المسهبة، ومنها تناوله في فصل مطول إبراز المسار الثقافي لمجموعة من العلوم الإسلامية والبحتة في العصر المريني (ص ٢٦٣ ـ ٣٧١)، فضلاً عن إضافات قصيرة تخللت بعض الفصول. كما أن من المزيد في هذه الطبعة الملحق الرابع لفصل الصلات الثقافية بين المغرب المريني وتونس الحفصية (ص ٤٨٨ ـ ٥١٢)، وثم تعديلات في ترتيب بعض المباحث، وعنونة مضامين الكتاب بمداخل وأبواب وفصول.

يبدأ الكتاب بمقدمة أو مدخل يشرح فيه وضع الدولة الموحدية في دور الانحلال، ويعرف بالدولة المرينية التي ابتدأ ظهورها في المغرب الأقصى في أواخر سنة ٦١٣هـ/ ١٢١٦م، ثم قامت بصورة نهائية سنة ٦١٦هـ/ ١٢١٩م في عهد عثمان بن عبد الحق، وفي سنة ٦٦٨هـ/ ١٢٦٩م استولى يعقوب بن عبد الحق على مدينة مراكش حيث انقرضت الدولة الموحدية. ومن هذا التاريخ أصبح الأمير يعقوب يلقب بأمير المسلمين.

وقد بلغت الدولة المرينية أقصى اتساع لها ما بين معاقل الصحراء وتوات وتمنطيت جنوباً إلى القسم الجنوبي من إسبانيا (الأندلس) على مقربة من مالقة، وشرقاً إلى مصراتة في وسط (ليبيا الحالية).

ولما بدأ الانحلال يدب في جسم هذه الدولة تعرض المغرب لبداية الاستعمار الأوربي، فاستولى البرتغاليون على مدينة سبتة في سنة ٨١٨هـ/ ١٤١٥م وقصر مصمودة (القصر الصغير) سنة ٨٦٣هـ/ ١٤٥٨م، ثم طنجة ٨٦٩هـ/ ١٤٦٤م، وهو التاريخ الذي انتهت فيه الدولة المرينية بعد أن استمرت ٢٥٣ سنة وكانت اصمة الدولة هي فاس.

أما أبواب الكتاب، فيتضمن الباب الأول ثلاثة فصول تتناول في الأول منها بناء فاس الجديد، والقصر الملكي وملحقاته. والفصل الثاني تناول فيه معسكرات الجيش. والفصل الثالث ملحق المدينة ومؤسساتها مثل المدارس والجوامع، والقصور، والرياض، والملاعب.

وفي الباب الثاني نجده قد خصص لنظم الدولة المرينية، فكان الفصل الأول للنظام المدني، حيث تناول فيه الإدارة العامة، ومجالس السلطة العليا. وفي الفصل الثاني تناول النظام العسكري، فتكلم عن الجيش والأسطول وآلات الحصار. وفي الفصل الثالث النظام الاقتصادي حيث تناول الميزانية، والنقود، والنشاط الاقتصادي (التجارة، والصناعة، والفلاحة). وفي الفصل الرابع تحت عنوان أنظمة عامة تناول فيه مبادىء الدولة كالمذهب واللغة، وجنسية الموظفين والأعلام. أما في الفصل الخامس فخصصه للعلاقات المرينية المشرقية.

وجعل الباب الثالث لتاريخ الفكر الإسلامي والدخيل، فتناول العلوم الأصيلة والدخيلة، وأنظمة الكتاب القرآني والإجازات، ثم الدراسات الحديثية، والفقهية، والدراسات الأصولية والنحوية، والكلامية، والأدبية، والرياضية.

وفي الفصل الثاني تناول التيارات الفكرية في المغرب المريني. والفصل الثالث جعله لاستقرار أصول الهداية المغربية. وفي الفصل الرابع تناول الصلات الثقافية بين المغرب

المريني وتونس الحفصية.

وتحت عنوان الباب الرابع الذي جعله لمنوعات موضوعية، تناول في الفصل الأول الاحتفالات بالمولد النبوي رسمياً وشعبياً، وفي الفصل الثاني جاء وصف المغرب أيام السلطان أبي الحسن المريني.

وإننا عند تصفحنا للكتاب نجد من ميزاته البارزة رجوع مؤلفه إلى المخطوطات التي لم تنشر بعد. إلا أننا نأخذ على المؤلف في الوقت نفسه تجاهله ما تم نشره من تلك المخطوطات، لا سيما أن بعضها قد قام بتحقيقه ودراسته أكثر من باحث معروف. فالمنوني لم يشر مثلاً إلى كتاب [تخريج الدلالات السمعية على ما كان في عهد رسول الله ﷺ من الحرف والصنائع والعمالات الشرعية] لعلي بن محمد بن سعود الخزاعي ٧٨٩هـ/ ١٦٨٥م. وإلى الجهود التي تناولت الكتاب تحقيقاً وتعريفاً، واختصاراً فقد جلب انتباه رفاعة الطهطاوي لصلته بتفكيره في نظام الدولة فلخصه. ثم نال إعجاب الشيخ عبد الحي الكتاني فعلق عليه، وأضاف إلى أجزائه وفصوله وسماه [كتاب التراتيب الإدارية] وكان أكثر جهده استكثاراً أو إلحاقات. وإلا فإن الخزاعي كان كثير الاستقصاء والتدقيق، والفرق بينه وبين الكتاني هو الفرق بين مكتبتين، يغرف كل واحد منهما بحسب ما تيسر لديه من مصادر. وقد طبع التراتيب الإدارية في جزأين في فاس سنة ١٣٤٦هـ، وأعيد طبعه بالتصوير أكثر من مرة. وكان ينقصه الفصل العاشر، وهو الفصل الختامي.

ثم تناول كتاب «الدلالات السمعية» بالتحقيق فضيلة الشيخ أحمد محمد أبو سلامة من علماء الأزهر. فظهرت طبعته بمصر سنة ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، وحققه أيضاً الدكتور إحسان عباس وطبع عام ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م لدى دار الغرب الإسلامي ببيروت. وهي طبعة كاملة.

وأخيراً قام الدكتور عبد الله الخالدي بتحقيق وطبع كتاب [التراتيب الإدارية] ببيروت بدار الأرقم سنة ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

كان والد مؤلف «الدلالات السمعية» هو محمد بن سعود الخزاعي، ممن لقي الحظوة لدى بني زيان حكام تلمسان (في غرب جمهورية الجزائر الحالية) فعمل لديهم كاتباً، ثم أصبح وزيراً في أيام السلطان أبي زيان محمد بن عثمان بن يغمراسن الزياني (٧٠٣ ـ ٧٠٧هـ)، ثم تقلد كتابة الأشغال السلطانية في ظل أبي تاشفكين عبد الرحمن الزياني (٧١٨ ـ ٧٣٦هـ) وقد جمع محمد بين خطتي السيف والقلم. وفي تلمسان رزق ابنه علي سنة ٧١٠هـ في عهد بني عبد الواحد ونشأ في ظلهم وتولى من بعد في تلمسان ما كان ينولاه أبوه، خطة الأشغال السلطانية لأمير المسلمين المتوكل على الله أبي سعيد عثمان بن عبد الرحمن بن يحيى بن يغمراسن (٧٣٧ ـ ٧٥٣هـ) فكان صدراً في تلك المحافل والنوادي، ثم استقر في مدينة فاس في أيام السلطان المريني أبي عنان فارس الملقب بالمتوكل ليقوم بما كان يقوم به من مهام.

وكان علي بن محمد الخزاعي معاصراً ومزاملاً لأبي القاسم بن رضوان صاحب كتاب [الشهب اللامعة في السياسة النافعة] في بلاط أبي سالم إبراهيم (٧٦٠ ـ ٧٦٢هـ).

وهناك كتاب آخر لم يشر المنوني، ولو إشارة بسيطة إلى من تناوله بالدراسة، وهو كتاب

[الشهب اللامعة في السياسة النافعة] لابن رضوان المزامل للخزاعي، وصديق العلامة ابن خلدون، وكان الكتاب الأول في ميدان السياسة، في حين أنه قد سبق بمؤلفين مغاربة أو مشارقة مثل أبي بكر محمد بن الحسين المرادي الحضرمي (ت٤٨٩هـ) الذي ألف كتاب [الإشارة إلى أدب الإمارة] وقد قام بتحقيقه الدكتور رضوان السيد وطبعه ببيروت بدار الطليعة ١٩٨٠.

وقد قام محققه بكتابة مقدمة عن حياة المؤلف ما بين الأندلس والمغرب، وتقديم بيان واضح عن كتب السياسة عند العرب التي منها ما يعرف [بمرايا الأمراء] وهذا الكتاب منها.

ثم قام بنشره الدكتور علي سامي النشار بعنوان [كتاب السياسة أو الإشارة في تدبير الإمارة] وهو ممن درّس في آخريات عمره في جامعة محمد الخامس بالرباط ـ فطبع في الدار البيضاء، في دار الثقافة سنة ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، ووضع له مقدمة بيّن فيها حياة المؤلف، وتكوّن أفكاره، ثم استقراره قاضياً في مدينة أسكي جنوب المغرب، وأنه قدم كتابه إلى الأمير أبي بكر بن عمر المرابطي الذي توفي عام ٤٧٠هـ. وكان قد أصبح حاكماً للصحراء بعد أن استقر ابن عمه يوسف بن تاشفين في المغرب منذ عام ٤٥٣هـ ليصبح سلفاً لحكام الدولة المرابطية فيها.

وبيّن النشار أيضاً أهمية كتاب المرادي وتأثيره فيمن جاء بعده من المؤلفين في ميدان السياسة، مثل ابن رضوان صاحب كتاب [الشهب اللامعة في السياسة النافعة]، أو ابن الأزرق في كتاب [بدائع السلك في طبائع الملك] إذ كلاهما قد استند إلى المرادي في مواضع عدة من كتابيهما في علم الاجتماع السياسي.

وكان ابن رضوان قد استفاد من كتاب المرادي أكبر استفادة، إذ نقل نصوصاً هامة منه. وكان ينسب النصوص إليه أحياناً، وأحياناً أخرى يوردها مرسلة بدون ذكر المرادي.

ومن المؤكد أنه كان لدى ابن رضوان نسخة كاملة من الكتاب، ومن المؤكد أيضاً أنه كان في مكتبة القصر المريني نسخة منه.

ولعل ابن خلدون الذي كان هناك صديقاً لابن رضوان، ومن كتاب السلطان المريني أبي سالم، قد أفاد دون أن يذكر ذلك من تعبيرات المرادي.

وابن الأزرق ممن ذكر كتاب المرادي مراراً في كتاب [بدائع السلك] وهذا يظهر أهمية كتاب المرادي في نسق هذه المادة الهامة السياسية، أو فلسفة السياسة أو علم الاجتماع السياسي.

ومع ملاحظتنا عن عدم إشارة المنوني لما طبع من تراث المغرب، لا سيما المريني.

يبقى هذا الكتاب مهماً ويمثل جهداً علمياً قيّماً.